

شبكة حقوق اللاجئين

في تايلند

التقديم المشترك للتقرير الدوري الشامل لتايلاند

تايلاند الدورة ٣، الجلسة التاسعة وثلاثون



Asia Pacific
Refugee Rights
Network



Refugee Rights
Litigation Project

Contributors: Asia Pacific Refugee Rights Network, Asylum Access Thailand,
People Empowerment Foundation, Refugee Rights Litigation Project

شبكة حقوق اللاجئين في تايلاند
التقديم المشترك للتقرير الدوري الشامل،
تايلاند الدورة الثالثة ، الجلسة التاسعة والثلاثون

المساهمون: شبكة آسيا والمحيط الهادئ لحقوق اللاجئين، Asylum Access Thailand، مؤسسة تمكين الناس، مشروع الدفاع عن حقوق اللاجئين.

تايلاند ليست دولة طرف في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين أو بروتوكول عام ١٩٦٧. ومع ذلك ، فهي طرف في اتفاقيات أخرى ذات صلة بطالبي اللجوء و اللاجئين ، على النحو المبين أدناه. تم إنشاء شبكة حقوق اللاجئين بشكل خاص و تهدف إلى عكس أوضاع طالبي اللجوء و اللاجئين في تايلاند في السياق الحضري و المخيم من منظور منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن قضية اللاجئين و تقدم الدعم لطالبي اللجوء و اللاجئين بشكل مباشر و بشكل غير مباشر.

التقديم المشترك لشبكة حقوق اللاجئين في تايلاند تايلاند الدورة الثالثة

الإطار الدستوري و التشريعي: آلية الفرز الوطنية

١- بينما استضافت تايلاند مجموعات متنوعة من اللاجئين على مدى عقود ، كانت سياساتها الوطنية المتعلقة باللاجئين قد تم تجزأتها ، وسقط اللاجئون خلال الفجوات. ينقسم اللاجئون في تايلاند تقريبًا بين اللاجئين المقيمين في المخيمات على طول الحدود بين تايلاند وميانمار (حوالي ٩٢٠٠٠) واللاجئين في المناطق الحضرية (حوالي ١٠.٥٠٠٠).

٢- في الوقت الحالي، لا تجرى تايلاند عملية تحديد وضع اللاجئ ، لكن المفوضية تقوم السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليًا بهذا الدور. ومع ذلك ، في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩ ، أصدرت الحكومة الملكية التايلاندية (RTG) لائحة من مكتب رئيس الوزراء بشأن فحص الأجانب الذين يدخلون المملكة وغير قادرين على العودة إلى موطنهم الأصلي B.E 2562 ، التي اصدرت اليه الفرز الوطنية (NSM). على الرغم من أن اللائحة تشير إلى "الأشخاص المحميين" بدلاً من اللاجئين ، إلا أن اللائحة كانت سارية المفعول و هو اعتماد آلية فحص اللاجئين من قرار مجلس الوزراء ، الذي صدر في ١٠ يناير ٢٠١٧. وقد دخلت اللائحة حيز التنفيذ في ٢٢ يونيو ٢٠٢٠. ومع ذلك ، لا تزال في مرحلة الإعداد. لم تتم مناقشة المعايير والمبادئ التوجيهية بعد ، ولا تزال معظم التفاصيل غير واضحة ، بما في ذلك متى سيتمكن

٣- في الوقت الحالي، ليس من الواضح ما إذا كانت الحكومة الملكية التايلاندية RTG ستستبعد المجموعات التي تخضع حاليًا لمسؤولية مجلس الأمن القومي ، على سبيل المثال ، الأشخاص الفارين من الصراع في ميانمار ، وكذلك من الروهينجا و الأويغور و الكوريين الشماليين و مجموعات مماثلة من المهاجرين الذين لديهم القضايا الأمنية المتعلقة بالسياسة الدولية أو قد تؤثر بشدة على العلاقات الدولية لتايلاند. إذا كان هذا هو الحال في هذه الحالة ، لن يتمكن سوى عدد قليل من اللاجئين من الوصول إلى آلية الفحص الوطنية NSM ، وبالتالي، وضع اللاجئ سيكون بناء على القانون التايلندي و الحقوق المرتبطة به.

- ١) ضمان المشاركة الهادفة لمنظمات المجتمع المدني CSO's في تنفيذ آلية الفرز الوطنية NSM لتقديم المدخلات والتعليقات في تحديد معايير الفرز.
- ٢) التأكد من ان اى آلية الفرز الوطنية NSM من الممكن الوصول اليها لأى شخص يطلب اللجوء.
- ٣) يجب أن تتماشى إجراءات الية الفرز الوطنية وأجراءات التشغيل القياسية (SOPS) لابد ان تتماشى مع تعريف اللاجئ في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين و تتماشى مع القانونين والمعايير الدولية ، بما في ذلك الإجراءات القانونية الواجبة.
- ٤) أما فيما يتعلق بعملية الفرز المشار إليها في المادة ٢٠ ، فينبغي للسلطات التايلاندية أن تضمن حق المدعين في الاستئناف أمام المحكمة الإدارية.
- ٥) التأكد من أن المدعين لديهم حق الوصول إلى التمثيل القانوني طوال العملية.

حق الاعتراف به أمام القانون

- ٥- بموجب المادة ٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، لكل فرد الحق في الاعتراف به في كل مكان كشخص أمام القانون. بالإضافة إلى ذلك ، في التقرير الدوري الشامل الثاني الخاص بها ، قبلت تايلاند توصية ناميبيا " ضمان تسجيل المواليد لجميع الأطفال المولودين على أراضيها ...". ٣. وأشارت إلى توصية كندا بأن "[B] توفير الوصول إلى الوضع القانوني لطالبي اللجوء واللاجئين دون تمييز"؛ وتوصية فرنسا" بمنح الوضع القانوني للاجئين وطالبي اللجوء ". ٥
- ٦- يمكن للأطفال المولودين للاجئين في تايلاند تسجيل المواليد. على الرغم من أن هذا لا يوفر أي حقوق أو امتيازات إضافية ، إلا أنه يعد الاعتراف بالشخصية القانونية" من قبل الحكومة التايلاندية لمنع حالات انعدام الجنسية. يمكن أن يكون أيضًا دليلاً على الإقامة في تايلاند التي تؤدي إلى تصريح الإقامة المؤقتة. ومع ذلك ، لا سيما في السياقات الحضرية ، هناك مشاكل في قضايا الاتصال تؤدي إلى معلومات خاطئة في الشهادة. بعض المسؤولين الحكوميين ليسوا على دراية باللاجئين ويفترضون أن الأطفال للاجئين هم في نفس فئة الأطفال المولودين للعمال المهاجرين.
- ٧- يجب الاعتراف باللاجئين بموجب القوانين التايلاندية من خلال آلية الفرز الوطنية NSM. ومع ذلك ، لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالتأخير الغير المنطقي في التنفيذ والقلق بشأن استبعاد أولئك الذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى آلية الفرز الوطنية NSM.

٨- التوصيات

- ١) زيادة معرفة ووعي المسؤولين الحكوميين باللاجئين ، لا سيما في المناطق التي يقيم فيها اللاجئون عادة.
- ٢) موازنة القوانين ذات الصلة باللاجئين ، مثل قوانين الهجرة ، وقوانين التسجيل المدني ، لتناسب وضعهم وسياقهم وتسهيل حصولهم على حقوقهم.

عدم التعرض للاحتجاز التعسفي

٩- في ٢٨ يناير ٢٠٢١ ، أكد الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني بالاحتجاز التعسفي أنه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ، لا يمكن تبرير الاحتجاز غير المحدود للأفراد في سياق إجراءات الهجرة وهو إجراء تعسفي ... يجب أن يحدد التشريع فترة قصوى للاحتجاز في سياق إجراءات الهجرة. عند انقضاء فترة الاحتجاز التي يحددها القانون ، يجب إطلاق سراح الشخص المحتجز تلقائيًا.^٦

علاوة على ذلك ، عندما يجعل مبدأ عدم الإعادة القسرية الترحيل مستحيلًا ، "يجب إطلاق سراح المحتجز لتجنب حدوث احتجاز محتمل إلى أجل غير مسمى ، والذي سيكون تعسفياً."^٧

١٠- في عام ٢٠١٦ ، قبلت الحكومة الملكية التاييلاندية RTG توصية الهند بأن "تايلاند تواجه ظروف معيشية قاسية في مراكز احتجاز المهاجرين"^٨. وأشارت RTG أيضًا إلى توصية لوكسمبورغ بأن تايلاند "تضع حدًا للاحتجاز التعسفي للاجئين وطالبي اللجوء ووقف احتجاز الأطفال. على أساس مراقبة الهجرة" وتوصية باراغواي بأن تضع تايلاند "سياسة تسمح بتخفيض المستويات المرتفعة لظروف الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز"^٩.

١١- على مدى الخمس سنوات الماضية ، التزمت الحكومة الملكية التاييلاندية RTG بانتهاء احتجاز الأطفال اللاجئين في تايلاند ، و صدقت واعتمدت المواثيق العالمية بشأن الهجرة واللاجئين ، واعتمدت اعلان رابطة امم جنوب شرق اسيا ASEAN بشأن حقوق الأطفال في سياق الهجرة ، ونفذت مذكرة تفاهم تحديد التدابير والاساليب البديلة لاحتجاز الاطفال في مراكز احتجاز المهاجرين (ATD MOU) ، واجراءات التشغيل القياسية المصاحبة لها، وقد انشأت الية الفرز الوطنية (NSM) المذكورة اعلاه. ومع ذلك ، لا يزال اللاجئون في تايلاند يتعرضون للاعتقال والاحتجاز. تعتمد الحكومة الملكية التاييلاندية (RTG) على اعادة توطين اللاجئين والعودة طوعية الى الوطن لحل القضية. ومع ذلك بموجب آلية الفرز الوطنية (NSM) لا يستطيع اللاجئون العودة الى موطنهم الأصلي، وإعادة التوطين محدودة. وبناء عليه، يميل الاحتجاز الى ان يكون طويل الأجل.

١٢- أدت مذكرة التفاهم ATD MOU إلى بعض التقدم في معاملة النساء والأطفال المحتجزين: تم الإفراج عن أكثر من ٢٣٠ امرأة وطفل من الاحتجاز بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ من خلال بدائل الاحتجاز القائمة على المجتمع المحلي وإدارة الحالات. ومع ذلك ، لا تزال هناك تحديات خطيرة ولا تزال الحكومة الملكية التاييلاندية RTG تنظر الى احتجاز الأطفال من منظور الأمن القومي. يركز نظام ATD الحالي دائمًا على التحكم في حقوقهم وتقييدها بدلاً من الإدارة الشاملة

للحالة ، و التي لا تعكس مبدأ مصالح الطفل الفضلى. على سبيل المثال ، استخدام "مركز الرعاية النهارية" داخل مرفق الهجرة للأطفال وأفراد أسرهم كأحد خيارات التنسيب في الولايات المتحدة لإغاثة المهوف لا ينبغي اعتباره بديلاً للاحتجاز. يُعفى بعض الأطفال ، بمن فيهم أطفال الروهينجا أو الأطفال الذين أُغلقت قضايا لجونهم في المفوضية، من ATD القائم على المجتمع المحلى ونتيجة لذلك ، يحتجز الكثير منهم في ملجأ حكومي إلى أجل غير مسمى دون حل آخر.

١٣- يتم احتجاز أفراد الأسرة بشكل منفصل وتستفيد مذكرة التفاهم ATD MOU بشكل أساسي من الأمهات المحتجزات اللاتي لديهن أطفال. تفشل مذكرة التفاهم ATD في ضمان مبدأ وحدة الأسرة لأنها لا توفر خياراً بديلاً لأفراد الأسرة الآخرين ، ولا سيما الأباء. الوصول إلى الكفالة في مكتب الهجرة محدود للغاية ، ويعتمد على تقدير المسؤولين ، مع شروط مرهقة ، على سبيل المثال ، التقارير المتكررة ، ويطلب مبلغاً كبيراً من أموال الكفالة (٥٠٠٠٠٠ بات تايلاندي) ، مما يحد اللاجئين من الخيار الوحيد إلى أن يتم إطلاق سراحه من مركز إحتجاز المهاجرين IDC ويؤدي في النهاية إلى انفصال الأسرة. في بعض الحالات ، تم إخطار منظمات المجتمع المدني COSS بفصل الأطفال عن أمهاتهم. يؤدي الافتقار إلى التنسيق بين الوكالات الحكومية إلى محدودية الوصول إلى إجراءات تحديد الهوية وفحص نقاط الضعف وتقييمها بشكل مناسب. نتيجة لذلك ، يستغرق وقت احتجاز الأطفال وقتاً أطول بكثير مما ينبغي.

١٤ - التوصيات

- ١) وضع حد للممارسة الضارة المتمثلة في احتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء واستخدامها فقط كملاذ أخير.
- ٢) عندما لا يكون الإفراج ممكناً ، يجب على الفور تنفيذ البدائل غير الاحتجازية والمجتمعية للاحتجاز. يجب أن توفر هذه الإجراءات استقبلاً مناسباً وغير مؤسسي وقرارات للقضايا وتحافظ على الحق في وحدة الأسرة.
- ٣) منح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ومنظمات المجتمع المدني CSOS حق الوصول غير المقيد لفحص المحتجزين الحاليين وتقديم المساعدة اللازمة لهم للتأكد من أن المحتجزين يمكنهم طلب اللجوء إذا لم يتمكنوا من ذلك قبل اعتقالهم.
- ٤) التأكد من أن المحتجزين يمكنهم الوصول إلى نظام الكفالة والتنازل عن رسوم الكفالة.
- ٥) ضمان إمكانية وصول المحتجزين الباقين إلى الممارسين الصحيين والمحامين.

مبدأ عدم الإعادة القسرية

١٥- خلال الدورة الثانية للتقرير الدوري الشامل UPR في عام ٢٠١٦ ، أوصى تجميع معلومات الأمم المتحدة U.N. في تايلاند بالامتناع عن الإعادة القسرية لطلالبي اللجوء واللاجئين"١٠. كما أشار ملخص تقرير أصحاب المصلحة إلى التقرير الدوري الشامل UPR إلى خطورة الإعادة القسرية "١١ وانتهاك الحظر الدولي ضد الإعادة القسرية."١٢ لم تتلق تايلاند أي توصيات بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٦ ومع ذلك ، اقترحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند ، في تقريرها

البيدبل المقدم إلى لجنة القضاء CERD على التمييز العنصري في عام ٢٠٢٠ ، أن تضمن الحكومة التايلاندية أنها لن تعيد طالبي اللجوء واللاجئين إلى بلدانهم الأصلية على أساس مبدأ عدم الإعادة القسرية."١٣ على الرغم من أن تايلاند ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ ، إلا أنه يجب على تايلاند احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR (المادة ٧) ، واتفاقية مناهضة التعذيب CAT (المادة ٣) ، وبما أنها قواعد أمرة.

١٦- طالبو اللجوء واللاجئون في تايلاند لا يزالون عرضة للإعادة القسرية. في عام ٢٠١٨ ، تم طرد اللاجئين من كمبوديا إلى بلدانهم الأصلية. تم القبض على ناشطة عمالي كمبودي وترحيلها على الرغم من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة أقرت بأنها لاجئة . وأثناء وجودها في مركز احتجاز المهاجرين ، أجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة مقابلة معها لإعادة التوطين ، وتم استئناف قضيتها أمام محكمة الاستئناف على أساس وجود خطر حقيقي بترحيلها" .١٤ ومع ذلك ، تم ترحيلها إلى كمبوديا.

ذكرت السلطات التايلاندية أن الترحيل كان بموجب المادة ٥٤ من قانون الهجرة B.E.2522 ، وكان عملاً من أعمال التعاون بين تايلاند وكمبوديا .١٥ في ديسمبر ٢٠١٨ ، تم القبض على ناشط عمالي كمبودي آخر وترحيله إلى كمبوديا بناءً على طلب الحكومة الكمبودية. ١٦ على الرغم من أن الترحيل كان قانونياً بموجب قانون الهجرة B.E.2522 القسم ٥٤ فإن هذه الحالات تظهر فشل تايلاند في احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية والتزاماتها بموجب قوانين حقوق الإنسان الدولية. ونتيجة لذلك ، يخشى طالبو اللجوء واللاجئون في تايلاند من إمكانية الإعادة الجبرية إلى الوطن.

١٧- تنص المادة ٢٥ (١) من لائحة آلية الفحص الوطنية NSM على أنه بمجرد منح شخص ما وضع "الشخص المحمي" ، يجب على السلطات "[R] الامتناع عن إعادة الشخص المحمي إلى بلده الأصلي". ومع ذلك ، فإن اللائحة تتضمن استثناءً واسعاً للغاية لأسباب تتعلق بالأمن القومي ، بحيث لا تشكل حاجزاً فعالاً أمام الإعادة القسرية.

١٨- توصيات

(١) تنفيذ التشريع الوطني بشأن عدم الإعادة القسرية لضمان عدم تعرض طالبي اللجوء واللاجئين للإعادة القسرية دون استثناء.

(٢) ضمان احترام السلطات لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

الحق في محاكمة عادلة

١٩- لا تفي RTG بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالحق في محاكمة عادلة. ومن ثم يخضع طالبو اللجوء واللاجئون لإجراءات جنائية ، مثل جلسات الاستماع الخاصة بالهجرة غير الشرعية أو

الاحتجاز ، ولديهم وصول محدود إلى المترجمين الفوريين أو المستشارين القانونيين ، مما يعد انتهاكاً للمادة ١٤ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR. ١٧. تايلاند متماشية على التعليق العام رقم ٣٢- إنشاء نظام للعدالة الجنائية للأحداث. ومع ذلك ، في الممارسة العملية ، غالباً ما يتم التعامل مع طالبي اللجوء و الأطفال اللاجئين كبالغين وقت القبض عليهم.

٢٠- بينما توفر الحكومة الملكية التايلاندية RTG بعض خدمات المساعدة القانونية المجانية ، ولكن مثل هذه البرامج لا تغطي قضايا الهجرة والاحتجاز غير النظاميين. يعتمد طالبو اللجوء واللاجئون على منظمات المجتمع المدني للحصول على المساعدة القانونية ويتمتعون بضمانات إجرائية قليلة ، بما في ذلك ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة ضد الاحتجاز المطول أو لأجل غير مسمى.

٢١- وفقاً للمادة ١٤ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR ، ينص القسم ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية التايلاندي على أن للمتهم الحق في الحصول على مترجم أثناء التحقيق والمحاكمة. ١٨. ومع ذلك ، في بعض الحالات ، لا يزال طالبو اللجوء واللاجئون يعتمدون على منظمات المجتمع المدني لترتيب خدمات الترجمة. على سبيل المثال ، في عام ٢٠١٨ ، عندما ألقت شرطة الهجرة القبض على صبي سريلانكي يبلغ من العمر ١٧ عاماً وأحالته إلى محكمة الأحداث ، لم توفر المحكمة مترجماً على الرغم من أن المتهم كان يتحدث لغة تايلاندية محدودة. في ٢٠١٨ ، في إجراءات المحكمة التي أعقبت الاعتقال الجماعي ، لم تسأل المحكمة عما إذا كان المتهم يتحدث التايلاندية، وكان على Asylum Access بتايلاند (AAT) توفير مترجم. في ديسمبر ٢٠١٩ ، ألقت الشرطة التايلاندية القبض على طفل صومالي وعائلة صومالية مع ثلاثة أطفال صغار. لم ترتب الشرطة مترجماً ، لكنها استخدمت الطفل الصومالي، الذي يتحدث بعض التايلاندية، للتواصل مع الأسرة الصومالية. وطُلب منهم التوقيع على محضر اعتقال دون توفير الترجمة الشفوية المناسبة لهم. تم الإفراج عن الطفل الصومالي في نفس اليوم ، لكن تم احتجاز الأسرة ، بما في ذلك الأطفال الثلاثة ، طوال الليل. في اليوم التالي ، بعد جلسة المحكمة ، اضطرت الأسرة الصومالية للتوقيع على وثائق إضافية دون تزويدها بترجمة لمحتوى الوثائق.

٢٢- يوفر قانون حماية الطفل ومحكمة الأحداث والأسرة وقانون الإجراءات حماية خاصة للأطفال ("الأحداث") بموجب الإجراءات الجنائية ، بما يتماشى مع التزامات الحومة الملكية التايلاندية RTG بموجب القانون الدولي. عملياً ، لا تلتزم الشرطة دائماً بهذه الأحكام عند التوقيف والمعالجة في مركز الشرطة. في أغسطس ٢٠١٨ ، ألقت شرطة الهجرة القبض على ١٨٠ شخصاً من كمبوديا و فينتام ، بما في ذلك كبار السن و نساء مع أطفال و أطفال صغار. تم فصل الأطفال عن والديهم دون أخذ المصلحة الفضلى للطفل في الاعتبار. ١٩" و في انتهاك لقانون الإجراءات و محكمة الأحداث و الأسرة ، أخفقت الشرطة في التعرف على أحد المعتقلين و هو طفل. و بالتالي، فشلوا في إحضار هذا الطفل أمام محكمة الأحداث و الأسرة في غضون ٢٤ ساعة. وبدلاً من ذلك ، احتجز الطفل في قاعة مكتب المقاطعة و البالغين لمدة يومين قبل تقديمه إلى محكمة للكبار ٢٠. و لم تُبلِّغ المحكمة الطفل ، و لا البالغين المقبوض عليهم ، بطبيعة و سبب التهم الموجهة إليهم. احتجزت الشرطة الطفل في مركز الشرطة لمدة ستة أيام دون أمر من المحكمة قبل إرساله إلى محكمة الأحداث و الأسرة. ٢١

٢٣- في فبراير ٢٠٢١ ، ألقت شرطة الهجرة القبض على صبي يبلغ من العمر ١٦ عاماً. على

الرغم من الاعتراف بأنه طفل ، رفضت الشرطة رفع القضية إلى محكمة الأحداث و الأسرة ، حتى بعد جهود المفوضية السامية للأمم المتحدة UNHCR و منظمات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق الطفل. يعد هذا انتهاكاً للقسم ٧٠ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٨ من قانون إجراءات الأسرة والأحداث ، و الذي ينص على أنه في حالة القبض على طفل ، يجب على ضابط التحقيق إحضار هذا الطفل أمام المحكمة في غضون ٢٤ ساعة للتحقق من اعتقال و اتخاذ قرار ما إذا كان يجب أن يكون الطفل تحت وصاية الدولة أو حضانة الوالدين ٢٢ بعد أن طلب المحامي من محكمة الأحداث التحقيق في اعتقال الطفل ٢٣ ، وافقت المحكمة على التماسهم لتحديد موعد جلسة المحكمة بعد خمسة وعشرين يوماً من الاعتقال. في غضون ذلك ، تم احتجاز الصبي في مركز احتجاز الهجرة.

٢٤- توصيات

- (١) ضمان حصول طالبي اللجوء واللاجئين اللذين في حاجة ماسة لمساعدة قانونية مجانية في جميع القضايا الجنائية ، و جلسات الاستماع لتحديد وضع اللاجئ ، و أي إجراءات رسمية أخرى قد تؤدي إلى الحرمان من الحرية.
- (٢) ضمان توفير مترجم فوري مجاني وملائم لطالبي اللجوء واللاجئين الذين يواجهون تهماً جنائية أو احتجازاً ، كما هو مطلوب بموجب القانون التايلاندي ، والتأكد من أن هذه المساعدة تمكن طالبي اللجوء واللاجئين من فهم حقوقهم خلال كل مستوى من مستويات الإجراءات الجنائية.
- (٣) تطبيق قانون حماية الطفل ومحكمة الأحداث والأسرة وقانون الإجراءات لتوفير حماية استثنائية لطالبي اللجوء والأطفال اللاجئين الخاضعين لإجراءات جنائية.

الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه

٢٥- بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يحق لكل فرد التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه ويؤدي إلى عيش حياة كريمة ، بغض النظر عن وضعه القانوني. خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٦ ، قبلت تايلاند التوصيات لضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية"٢٤" للجميع ووضع استراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لا سيما فيما يتعلق بالحق في الرعاية الصحية. ومع ذلك ، أظهرت النقاط البارزة في تنفيذ تايلاند للتوصيات و التعهدات الطوعية أن التنفيذ الوحيد المتعلق بالحقوق الصحية هو مذكرة التفاهم MOU من أجل تحسين نظام الخدمات الصحية للسجناء. ٢٥ و لم يرد ذكر للفئات الضعيفة الأخرى ولا لطالبي اللجوء واللاجئين.

٢٦- يغطي التأمين الصحي العام التايلاندي العلاج وإعادة التأهيل وتعزيز الصحة ومراقبة الأمراض والوقاية منها ومكافحتها. ومع ذلك ، بموجب إشعار وزارة الصحة العامة ، لا يمكن لطالبي اللجوء واللاجئين في تايلاند الوصول إلى التأمين الصحي العام. ٢٦" ذلك ، في حين انه

يمكن للاجئين المقيمين في المخيمات الحصول على بعض العلاج من المنظمات غير الحكومية في المخيم ، يتعين على طالبي اللجوء في المناطق الحضرية واللاجئين دفع تكاليف العلاج في المستشفيات ، وهو ما يمثل تحدياً نظراً لعدم قدرتهم على العمل بشكل قانوني في تايلاند. علاوة على ذلك ، لأن معظمهم ليس لديهم وضع قانوني ، فهم يخشون الاتصال بالسلطات التايلاندية. لذلك ، عادة ما يذهبون إلى مؤسسة نذو تشي التايلاندية ، التي توفر عيادة مجانية للاجئين. في تقرير عام ٢٠١٧ ، أشارت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان NHRCT إلى المشكلات التي يواجهها اللاجئون الذين يحاولون الوصول إلى المساعدة الصحية ، بما في ذلك موقف الضابط وصعوبة فهم الأطباء والممرضات والموظفين الآخرين بسبب محدودية الترجمة. "٢٧ على الرغم من تقديم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان NHRCT توصيات إلى وزارة الصحة العامة والمكاتب الأخرى. لا تزال المشاكل قائمة: فقد وجدت الأبحاث الحديثة حول الحالة الصحية والوصول إلى الرعاية الصحية للاجئين أن طالبي اللجوء واللاجئين لديهم احتياجات لم تتم تلبيتها بشكل ملحوظ أكثر من التايلانديين ، ربما لأنهم لا يملكون تأمين رعاية صحية عام. "٢٨

٢٧- علاوة على ذلك ، تُرك اللاجئون في المناطق الحضرية ليتدبروا أمورهم بأنفسهم خلال جائحة كوفيد-١٩ تم إغلاق عيادة نذو تشي مؤقتاً أثناء الوباء ، ولم تقم الحكومة الملكية التايلاندية RTG بتضمين مجموعات اللاجئين في خطط الاستجابة لكوفيد بينما تستعد تايلاند لتوزيع اللقاح ، يجب عدم إغفال طالبي اللجوء واللاجئين.

٢٨- الوصول إلى الرعاية الصحية بمراكز احتجاز المهاجرين محدود ، لا سيما الإشكالية نظراً لاكتظاظ الخلايا ، وعدم كفاية الصرف الصحي ، والتقارير التي تشير إلى ارتفاع مستويات مشاكل الصحة العقلية. تخضع الخدمة الصحية في مركز احتجاز المهاجرين ، لسيطرة مكتب الهجرة ، و الشرطة الملكية التايلاندية ولا يتم مشاركة الإرشادات الخاصة بالرعاية. هناك حد أدنى من مستويات الرعاية الطبية داخل مراكز احتجاز المهاجرين ويمكن إحالة الحالات الأكثر خطورة إلى المستشفيات فقط إذا قامت الخدمات الطبية داخل مراكز احتجاز المهاجرين بالإحالة. وقد تلقت منظمات المجتمع المدني شكاوى من المحتجزين الذين فاتتهم مواعيدهم في المستشفى لأن طاقم المستشفى لم يكن لديهم القدرة على مرافقتهم. علاوة على ذلك ، هناك بعض الالتهاب حول ما إذا كان من المتوقع أن يدفع المحتجزون مقابل معاملتهم.

٢٩- توصيات

- ١) تأكد من حصول جميع السكان في تايلاند على التأمين الصحي العام.
- ٢) إصدار قانون يفرض عدم قدرة المرافق الصحية على الاستفسار عن حالة الهجرة و لا يمكنها الإبلاغ عن أي مرضى أو مرضى محتملين إلى سلطات الهجرة.
- ٣) تحسين الوصول إلى المساعدة الصحية من خلال تحسين خدمات الترجمة الفورية في المرافق الصحية.

الحق فى التعليم

٣٠- لقد أثبتت RTG منذ فترة طويلة التزامها تجاه سياسة التعليم للجميع EFA على الرغم من تحفظها على المادة ٢٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل CRC المتعلقة بحقوق الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء ، أكدت تايلاند مجدداً على تحسينها في تعزيز حقوق جميع الأطفال المهاجرين في الخدمات العامة منذ اعتمادها لاتفاقية حقوق الطفل. في عام ١٩٩٢ ، ومع ذلك ، يشير تقرير GEM لعام ٢٠١٩ المعنون "بناء الجسور وليس الجدران" إلى أنه في تايلاند ، على الرغم من تغيير السياسة لتوسيع الشمول للمهاجرين غير المسجلين كـ "شخص" في قانون التعليم لعام ١٩٩٩ بعد قرار عام ٢٠٠٥ ، لم يتم تنفيذها بعد لتحسين الإدماج في قطاع التعليم ٣٠.

٣١- إن تطوير أنظمة التعليم الموازية التي يتعين على اللاجئين والمهاجرين إدارتها يعيق حصولهم على تعليم جيد. ما يقرب من ٦٠ ٪ من الأطفال المهاجرين الذين يعيشون في تايلاند ليسوا في المدرسة ، وهناك نوعان من مقدمي التعليم الرئيسيين لأولئك الذين يدرسون في المدارس: مراكز التعلم L.C.S. والمدارس التايلاندية.

٣٢- في حين لوحظت زيادة في عدد الأطفال المهاجرين الذين يلتحقون بالمدارس التايلاندية ، لا تزال هناك حواجز أمام الأطفال المهاجرين الذين يدرسون في المدارس التايلاندية. إن التناقضات في التعليم للجميع EFAs ، والافتقار إلى الوعي بتنفيذ التعليم للجميع EFA بين المجتمعات ، والتمييز ضد الأطفال المهاجرين من قبل مقدمي الخدمات ، والحواجز المالية واللغوية ، كلها تحديات يواجهها الأطفال المهاجرون في تايلاند. تدفع هذه العوامل المزيد من الأطفال المهاجرين إلى الالتحاق بالمدارس L.C.S. ، التي لم تعترف بها حكومتا تايلاند وميانمار رسمياً. إن تلقي التعليم الأساسي دون أي اعتماد يحد بشدة من خياراتهم المستقبلية.

٣٣- في حين أن انتقال الأطفال اللاجئين والمهاجرين إلى المدارس التايلاندية أمر ممكن ، يجب أن يكون المسار رسمياً وموحداً لتعزيز مصلحة الأطفال الفضلى. نظراً لأن الأطفال المهاجرين في المدارس التايلاندية غالباً ما يعانون كى يتحدثوا باللغة التايلاندية وبالتالي يتم تركهم فى الخلف ، يجب تشجيع استخدام التعليم القائم على اللغة الأم لتحسين تعلم الأطفال ليكون التعليم المناسب للجميع. يجب أن يكون الأطفال اللاجئين والمهاجرون قادرين على الحفاظ على هويتهم والسماح لهم باستخدام لغتهم الأم. مع إدخال اللغة الإنجليزية في المدارس التايلاندية ، تعمل اللغات الإقليمية ضمن نهج التعليم متعدد اللغات على تحسين جودة تعليم الأطفال اللاجئين والمهاجرين.

٣٤- ستسمح حرية التنقل للأطفال بالحصول على التعليم وتعزيز المزيد من الفرص للمساهمة في المجتمع التايلاندي. ومع ذلك ، فقد أثرت القيود المفروضة على حركة اللاجئين وسبل عيشهم وتعليمهم بشكل كبير على فرصهم. ٣٢ سياسة المخيمات الحالية المفروضة على اللاجئين على طول الحدود تقيد هذا المسار نحو مستقبل مليء بالأمل للأطفال الذين يولدون وينشون ولكن عالقون في تايلاند أثناء الانتظار من أجل حل. علاوة على ذلك ، يجب أن يحمي التعليم الأطفال الذين يعانون

من إعاقات ويمكّنهم من ذلك ، حتى لا يتخلفوا عن الركب. فتح الوصول إلى التعليم للاجئين والسكان غير المسجلين على جميع المستويات هو حل دائم.

٣٥- توصيات

- (١) الاعتراف الكامل بالتعليم للجميع EFA وتنفيذه من خلال معالجة حواجز التعليم وضمان إدراج المهاجرين واللاجئين غير المسجلين والأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع التعليم التايلاندي كطريق إلى حلول دائمة.
- (٢) تخفيف القيود المفروضة على الحركة وتمكين الانتقال التعليمي للأطفال المهاجرين واللاجئين من خلال الاعتراف بتعليمهم.
- (٣) ضمان جودة التعليم من خلال تمكين الاعتراف بالتعليم متعدد اللغات المستند إلى اللغة الأم (MTB MLE) في نظام التعليم التايلاندي ومنع فقدان الهوية بين الأطفال غير المسجلين.
- (٤) زيادة الإدماج التعليمي للأطفال المهاجرين ، يجب أن يتم الاعتراف الكامل بتنفيذ سياسة التعليم للجميع من قبل جميع الجهات الفاعلة. يجب على وزارة التعليم MOU تعزيز ودعم حق جميع الأطفال في التعليم في تايلاند. ويشمل ذلك زيادة الوعي بين "العديد من قادة المدارس" ٣٣ ، بحيث يتم تنفيذ سياسات التسجيل والتنسيب في الممارسة العملية.

الحق في العمل

٣٦- لا تفي RTG بالتزاماتها الدولية بالحق في العمل قدمت تايلاند العديد من الالتزامات والتعهدات الدولية المتعلقة بحق اللاجئين في العمل. على سبيل المثال ، بموجب المادة ٦ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالمثل ، فإن المادة ٥ (هـ) (ط) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تضمن لكل فرد - بما في ذلك غير المواطنين - "الحق في العمل" و "الاختيار الحر للعمل" وتشمل الالتزام بإزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحق في ٣٤. شددت لجنة القضاء على التمييز العنصري أيضاً على التزام الدول بتنفيذ تدابير لضمان عدم تعرض غير المواطنين للتمييز في ظروف عملهم أو متطلبات عملهم. ٣٥

٣٧- ومع ذلك ، نظراً لأن القانون المحلي التايلاندي لا يعترف قانوناً بوضع اللاجئ ، يتم التعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء كمهاجرين غير شرعيين ولا يُسمح لهم عمومًا بالعمل في تايلاند. ٣٦ من الناحية النظرية ، ينطبق قانون حماية العمال التايلاندي وقوانين العمل المحلية الأخرى على غير المواطنين على قدم المساواة ، وينبغي أن توفر بعض الحماية من الانتهاكات. لكن من الناحية العملية ، فإن المراقبة غير الكافية وإنفاذ قوانين العمل في تايلاند ، إلى جانب افتقار اللاجئين للوضع القانوني ، يعرضون اللاجئين للاستغلال: يمكن لأصحاب العمل عديمي الضمير دفع أجور استغلالية ، وجعل اللاجئين يعملون في ظروف غير قانونية بخلاف ذلك ، وحجب أجور اللاجئين ، وتعسفاً. إنهاء العمل ، وليس أمام اللاجئين خيار في قبول العمل لأنهم يحتاجون لكسب المال للبقاء على قيد الحياة. ٣٧ عند الخلاف مع أرباب العمل ، يخشى اللاجئون التماس العدالة والحماية القانونية لقضاياهم بسبب وضعهم القانوني غير المؤكد. حتى

في الحالات القصوى التي يفقد فيها اللاجئ حياته في العمل ، يحتاج أفراد الأسرة الباقون على قيد الحياة إلى استشارة قانونية لفهم حقوقهم. وبدعم من الأسيلم أكسيس بتايلاند، تمكنا أخيراً من إبلاغ الحالة إلى الشرطة ، التي تفاوضت مع صاحب العمل. حتى ولو في ذلك الحين ، تلقت الأسرة مبلغاً أقل من التعويض عما هو محدد في القانون.

٣٨- مع دخل ضئيل أو معدوم ، يجد طالبو اللجوء واللاجئون صعوبة بالغة في إعالة أسرهم ، بما في ذلك القدرة على تغطية تكاليف الرعاية الصحية وتعليم أطفالهم. يفرض الافتقار إلى الحق في العمل اعتماد اللاجئين على المساعدة الإنسانية من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة ويعجزو قدرتهم على إعادة بناء حياتهم.

٣٩- في حين أنه من المتوقع أن توفر آلية الفحص الوطنية حقوقاً معينة للاجئين ، فإن الحق في العمل غير مشمول. ٣٨ على الرغم من المرسوم الطارئ لإدارة العمل للأجانب (بي.إي.٢٥٦٠) ٢٠١٧ يمكن تطبيق القسم ٦٣ مع الأشخاص في وضع " يشبه اللاجئين " ، ولا يمكن تنفيذ هذا القانون ما لم تصدر RTG قراراً من مجلس الوزراء.

٤٠- أدى جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم تأثير استبعاد اللاجئين من سوق العمل. بناء على الاستطلاع التي قامت به أسيلم أكسيس بتايلاند لأربعة وسبعون لاجئاً في مايو ٢٠٢٠ في المجتمعات الحضرية. فقد ٨٥% من اللاجئين الذين عملوا بشكل غير قانوني وظائهم، ولم يتمكنوا من الوصول إلى خطة التعويض الحكومية. واضطر نصف المستطلعين إلى الاقتراض من الآخرين ولم يتمكنوا من دفع الإيجار أو شراء السلع الأساسية لأفراد أسرهم ، مثل منتجات التعقيم ومستلزمات الأطفال ومياه الشرب. اضطروا لسحب أطفالهم من المدرسة لأنه لم يكن لديهم نقود لدفع تكاليف المواصلات. ٣٩ لدى RTG بالفعل نموذج يمكن أن يستفيد منه أكثر من ٩٠% من اللاجئين في تايلاند: في ٢٦ يناير ٢٠٢١ ، تم تمرير قرار مجلس الوزراء للسماح للعمال المهاجرين من ميانمار ولاوس وكمبوديا ، الذين هم رهن احتجاز المهاجرين في انتظار العودة إلى موطنهم الأصلي. ولكن لا يمكنهم العودة بسبب حالة كوفيد-١٩ ليتم إطلاق سراحهم وللعمل. ٤٠ إذا وسعت تايلاند هذه السياسة إلى اللاجئين وطالبي اللجوء ، فإنها ستحمي حقوقهم وفي الوقت نفسه تعزز قوتها العاملة عندما تبدأ في إعادة البناء بينما تظل الحدود مغلقة.

٤١- توصيات

(١) تطبيق المرسوم الطارئ لإدارة عمل الأجانب B.E.2560 (٢٠١٧) التعديل رقم ٢. B.E.2560 (٢٠١٨) ، القسم ٦٣ ، للاجئين المقيمين في المخيمات وفي المناطق الحضرية لمنح الحق في العمل.

(٢) تعديل لائحة آلية الفحص الوطنية لمنح اللاجئين وطالبي اللجوء الحق في العمل ، وذلك يشمل الفترة أثناء تقييم وأستئناف طلباتهم.

(٣) توفير الحماية لضمان قدرة اللاجئين على محاسبة أصحاب العمل على الاستغلال وسوء المعاملة وظروف العمل الخطرة.

لاجئ من الأويغور

٤٢- لا يزال حوالي ٥٠ من طالبي اللجوء الأويغور في تايلاند في الوقت الحالي ، مقسمين إلى مجموعات صغيرة في العديد من مراكز احتجاز المهاجرين في جميع أنحاء تايلاند. كان هناك ضغط من جميع أنحاء العالم عندما قامت تايلاند بترحيل ١٢٠ من طالبي اللجوء الأويغور إلى الصين في عام ٢٠١٥. ارتبط الترحيل بالقبلة في بانكوك في نفس العام ، وكان أحد الأسباب الرئيسية لمعاملة الحكومة الملكية التايلاندية RTG للأويغور كمجموعة خاصة والتي تتعلق بالأمن القومي. لا توجد سياسة تنفيذ الأويغور في التمتع بالحماية ، وقيم معظم الأويغور في تايلاند بشكل غير قانوني ، مما يعني أنهم عُرضة للاحتجاز التعسفي.

٤٣- يعتبر الأويغور مجموعة خاصة ، تديرها وكالات الأمن القومي ، ولا يتمتعون بالحماية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأنهم ممنوعون من التسجيل في عملية تحديد وضع اللاجئ. لا يستطيع الأويغور في مراكز احتجاز المهاجرين الوصول إلى أي مساعدة من منظمات المجتمع المدني ويتم معاملتهم بشكل مختلف عن المحتجزين الآخرين بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي. على عكس قضايا المحاكم الأخرى المماثلة ، تقتصر منظمات المجتمع المدني على المساعدة ولا يُسمح لها أيضاً بمراقبة محاكمات الأويغور. تم عزل معظم الأويغور في مراكز احتجاز المهاجرين في ظروف مزرية لأكثر من ثماني سنوات من وقت اعتقالهم (من ٢٠١٣ حتى الآن). حاولت مؤسسة تمكين الناس تقديم خطاب لكفالة لهؤلاء المستضعفين ، مثل كبار السن أو المرضى ، لكن الحكومة التايلاندية لم تسمح بذلك. معظم الأويغور مسلمون ، لكن العلاجات في مركز احتجاز المهاجرين غير ملائمة ولا تتوافق مع معتقداتهم وثقافتهم. بشكل عام ، لا يتم تقديم طعام حلال. تحتوي الأطعمة على مكونات لا يمكن للمسلمين استهلاكها ، باستثناء مركز إحتجاز المهاجرين برانونج حيث يوفر الأطعمة الحلال نظراً لوجود العديد من معتقلي الروهينجا الذين هم أيضاً مسلمين، ومع ذلك قد تسمح بعض مراكز إحتجاز المهاجرين للغرباء بإرسال الطعام الحلال إلى المعتقلين المسلمين خلال فترة الصيام.

٤٤- توصيات

- ١) ضمان عدم الإعادة القسرية وعدم إعادة الإيغور إلى الصين.
- ٢) السماح للأويغور بالتقدم بطلب للحصول على وضع اللاجئ لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة التوطين.
- ٣) تأكد من أن أي سياسات ذات صلة بالأويغور يجب أن تتماشى مع المعايير الدولية ، بما في ذلك الظروف في مراكز احتجاز المهاجرين، وأن محتجزي الأويغور يمكنهم الحصول على الكفالة.
- ٤) يجب معاملة محتجزي الأويغور باحترام بسبب دينهم ومعتقدهم والتأكد من توفير الأطعمة الحلال للمحتجزين المسلمين.
- ٥) لا بد من أن تسمح مراكز إحتجاز المهاجرين لمنظمات المجتمع المدني بزيارة محتجزي

الأويغور وتقديم المساعدة لهم.

الحواشي

- [١] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، "اللاجئون في تايلاند" ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، <https://www.unhcr.org/th/en> ، مكتب مجلس الدولة ، Nor Ror 0907/449 ، 18 ديسمبر ، ٢٠١٩ ، [٢] https://resolution.soc.go.th/PDF_UPLOAD/2562/9933420829.pdf
- [٣] معلومات الاستعراض الدوري الشامل ، RP٢: الردود على التوصيات والتعهدات الطوعية ، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦ ، <https://www.upr-> [_info.org/sites/default/files/document/thailand/session_25_may_2016_and_pledges_thailand_2016.pdf](https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/thailand/session_25_may_2016_and_pledges_thailand_2016.pdf) ، الصفحة ٥ ، الفقرة ١٥٨،٥٦ .
- [٤] معلومات الاستعراض الدوري الشامل ، RP٢: الردود على التوصيات والتعهدات الطوعية ، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦ ، <https://www.upr-> [_info.org/sites/default/files/document/thailand/session_25_may_2016_and_pledges_thailand_2016.pdf](https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/thailand/session_25_may_2016_and_pledges_thailand_2016.pdf) ، ص. ١٦ ، الفقرة ١٥٩،٦٧ .
- [٥] معلومات الاستعراض الدوري الشامل ، RP٢: الردود على التوصيات والتعهدات الطوعية ، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦ ، <https://www.upr-> [_info.org/sites/default/files/document/thailand/session_25_may_2016_and_pledges_thailand_2016.pdf](https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/thailand/session_25_may_2016_and_pledges_thailand_2016.pdf) ، ص. ١٦ ، الفقرة ١٥٩،٦٨ .
- [٦] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، الآراء التي اعتمدها مجموعة العمل المعنية بالاحتجاز التعسفي في جلستها التاسعة والثمانين ، ٢٣-٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢٠ ، U.N. Doc. A / HRC / WGAD / 2020/70 ، 28 يناير ٢٠٢١ ، الفقرة ١٠٦ .
- [٧] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، الآراء التي اعتمدها مجموعة العمل المعنية بالاحتجاز التعسفي في جلستها التاسعة والثمانين ، ٢٣-٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢٠ ، U.N. Doc. A / HRC / WGAD / 2020/70 ، 28 يناير ٢٠٢١ ، الفقرة ١٠٧ .
- [٨] معلومات الاستعراض الدوري الشامل ، RP٢: الردود على التوصيات والتعهدات الطوعية ، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦ ، <https://www.upr-> [_info.org/sites/default/files/document/thailand/session_25_may_2016_and_pledges_thailand_2016.pdf](https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/thailand/session_25_may_2016_and_pledges_thailand_2016.pdf) ، ص. ١١ ، الفقرة ١٥٨،١٧٩ .
- [٩] معلومات الاستعراض الدوري الشامل ، RP٢: الردود على التوصيات والتعهدات الطوعية ، ٢٣

[١٠] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، تجميع أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ والفقرة ٥ من مرفق قرار المجلس. ٢١/١٦ ، UN Doc. A / HRC / WG.6 / 25 / THA / 2 ، 7 مارس ٢٠١٦ ، الفقرة. ٧٠.

[١١] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، موجز أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ والفقرة ٥ من مرفق قرار المجلس. ٢١/١٦ ، UN Doc. A / HRC / WG.6 / 25 / THA / 3 ، 23 فبراير ٢٠١٦ ، الفقرة. ٦٧.

[١٢] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، موجز أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ والفقرة ٥ من مرفق قرار المجلس. ٢١/١٦ ، UN Doc. A / HRC / WG.6 / 25 / THA / 3 ، 23 فبراير ٢٠١٦ ، الفقرة. ٧١.

[١٣] اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند ، "تقرير بديل عن تنفيذ تايلاند امتثالاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند (NHRCT)" ،

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?Lang=en&fID=2fTHA%2fIFN%2fCERD&codeno=INT%2f42390 .13

[١٤] حكم محكمة بلدية جنوب بانكوك رقم Tor Or 5/2561.

[١٥] Yiamyut Sutthichaya و Thaweporn Kummetha ، "صفقة بانكوك - بنوم بنه؟ ترحيل سام سوخا والمستقبل غير المؤكد للمنفين التايلانديين" ، براشاتاي ، ٢٣ فبراير ٢٠١٨ ، <https://prachatai.com/english/node/7645>.

[١٦] رويترز ، "ناشط كمبودي يواجه الترحيل من تايلاند" ، بانكوك بوست ، ٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨ ، <https://www.bangkokpost.com/world/1589702/cambodian-film-maker-faces-deportation-from-thailand>.

[١٧] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، تم تبنيه في ١٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٦ ، G.A. Res. ٢٢٠٠ (XXI) ، U.N. Doc. A / 6316 ، A ، التي صدقت عليها تايلاند ، الفن. ١٤ (٣).

[١٨] قانون الإجراءات الجنائية التايلاندي ، ١٩٣٤ ، ب. ٢٤٧٧ ، القسم ١٣ .

[١٩] قانون حماية الطفل التايلاندي ، ٢٠٠٣ ، ب. ٢٥٤٦ ، القسم ٢٢ .

[٢٠] قانون الإجراءات الخاصة بمحكمة الأحداث والأسرة في تايلاند وقانون إجراءات قضية الأسرة والأحداث ، ٢٠١٠ ، B.E. 2553 ، القسم ٧٠ و ٧٢ .

[٢١] قانون إجراءات محكمة الأحداث والأسرة في تايلاند وقانون إجراءات قضية الأسرة والأحداث ، ٢٠١٠ ، B.E. 2553 ، القسم ٧٣ .

[٢٢] قانون الإجراءات الخاصة بمحكمة الأحداث والأسرة في تايلاند وقانون إجراءات قضية الأسرة والأحداث ، ٢٠١٠ ، B.E. 2553 ، القسم ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ .

[٢٣] قانون الإجراءات الجنائية التايلاندي ، ١٩٣٤ ، ب. ٢٤٧٧ ، القسم ٩٠ .

[٢٤] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، تقرير مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة في تايلاند ، U.N. Doc. A / HRC / 33/16 ، 15 يوليو / تموز ٢٠١٦ ، الفقرة ١٥٨،٣٧ ، ١٥٨،٧٠ ، ١٥٨،١٤٥ ، ١٥٨،١٤٦ ، ١٥٨،١٥١ ، ١٥٨،١٥٢ ، ١٥٨،١٥٤ .

[٢٥] معلومات الاستعراض الدوري الشامل ، "النقاط البارزة في تنفيذ تايلاند للتوصيات والتعهدات الطوعية في إطار الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل ٢٠١٦-٢٠١٨ (تحديث منتصف المدة)" ، [https://www.upr-info.org/sites/افتراضي/ملفات/وثيقة/تايلاند/جلسة_٢٥_-_may_2016/thailandimplementation2ndcycle.pdf](https://www.upr-info.org/sites/https://www.upr-info.org/sites/افتراضي/ملفات/وثيقة/تايلاند/جلسة_٢٥_-_may_2016/thailandimplementation2ndcycle.pdf) ص ٩ .

[٢٦] المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تايلاند ، "تقرير رقم ٢٥٦٠/٥ بشأن الحق في الاستفادة من خدمات الصحة العامة والرعاية الاجتماعية من الدولة فيما يتعلق بالحق بالأحوال الشخصية في حالة الوصول إلى خدمات الصحة العامة للاجئين الحضريين وطالبي اللجوء." ، ٢٠١٧ ، http://library.nhrc.or.th/ulib/document/report/report2560_5E.pdf .

[٢٧] المرجع نفسه

[٢٨] Rapeepong Suphanchaimat وآخرون ، الحالة الصحية والوصول إلى الرعاية الصحية بين اللاجئين الحضريين في بانكوك الكبرى ، تايلاند ، ٢٠١٩-٢٠٢٠: تحليل السياسات ومسح الاحتياجات غير الملباة ، مؤسسة برنامج السياسة الصحية الدولية ، نونثابوري ، ١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٦٩ .

[٢٩] " Bangkok Post ، "Protecting Asean's most Weaking ، Thana Boonlert" ، 2019 ، November 2 ، <https://www.bangkokpost.com/thailand/general/1785419/protecting-aseans-most-الضعف> .

[٣٠] GEM ، "بناء الجسور وليس الجدران" ، ٢٠١٩ ،
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265866 ، ص. ٤٤ .

[٣١] منظمة إنقاذ الطفولة والتعليم العالمي ، " Pathways to a Better Future: A Review of " ،
"Education for Migrant Children in Thailand" ، 2014 ،
http://thailand.worlded.org/wp-content/uploads/2016/04/MESR-Policy-Brief.pdf ، ص. ٢ .

[٣٢] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، "الأزمة الخفية: الصراع المسلح والتعليم" ، ٢٠١٠ ،
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000190709

[٣٣] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأهداف التنمية المستدامة ، الهجرة ، "النزوح والتعليم:
بناء الجسور وليس الجدران" ، ٢٠١٩ ،
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265866 ، ص. ٤٤ .

[٣٤] لجنة القضاء على التمييز العنصري ، توصية عامة بشأن التمييز ضد غير المواطنين ، فقرة ٢٩ .

[٣٥] لجنة القضاء على التمييز العنصري ، الملاحظات الختامية حول التقارير الدورية من العاشر إلى
الثالث عشر لإسرائيل ، U.N. Doc. CERD / C / ISR / CO / 13 ، 14 يونيو / حزيران ٢٠٠٧ ،
الفقرة ٢٦ .

[٣٦] قانون الهجرة التايواني ، B.E. 2522 ، 2017 ، القسم ٣٤ .

[٣٧] سيام ليجال إنترناشونال ، "حماية العمالة للعمال الأجانب غير الشرعيين في تايلاند" ، HG Legal ،
Resources -foreign- worker-in - تايلاند - ٣٦٧٢٢ ،
https://www.hg.org/legal-articles/labor-protection-for-illegal-

[٣٨] لائحة مكتب رئيس الوزراء بشأن فحص الأجانب الذين يدخلون المملكة وغير قادرين على العودة
إلى بلد المنشأ B E 2562 ، 25 ديسمبر ٢٠١٩ .

[٣٩] "Analysis of COVID-19 Impact and Rapid Asylum Access Thailand" ،
"June 2020 Need Assessment Survey Survey"
https://drive.google.com/file/d/1h5ZADNKDqjTt7F1aKmnKyuDyr_UK7UvZ/view

[٤٠] قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ يناير / كانون الثاني ٢٠٢١ بالسماح لمحتجزين من ٣ دول
مجاورة بالإفراج عنهم والعمل ،
http://www.ratchakitcha.soc.go.th/DATA/PDF/2564/E/035/T_0046.P DF

